وزارة النفط تعتزم الإعلان عن جولة التراخيص الخامسة و أوساط برلمانية تصفها بالفاشلة

□ بغداد / أحمد عبد ربه

جولات التراخيص بين التأييد والرفض

وصفت اوساط برلمانية اقدام وزارة النفط على جولة تراخيص خامسة بالفشل مشيرين الى ان الجولة الرابعة لم تثبت نجاحها في ظل غياب قانون النفط والغاز فيما تعتزم الوزارة الإعلان عن جولة التراخيص الخامسة الخاصة بالرقع الاستكشافية الغازية. وقال عضو النفط والطاقة البرلمانية عدي العواد لـ (المدى) :ان هذه الجولة التي تعتزم وزارة النفط الاعلان عنها سوف تلحق بالفشل كسابقاتها لافتاً الى ان الوزارة غير متعاونة مع الاجهزة الرقابية والتشريعية . واضاف العواد :يجب على الوزارة ان لا تسارع بالاعلان عن الجولة مع غياب قانون النفط والغاز مشيراً الى ضرورة الابتعاد عن المنافع الشخصية لان الرصيد النفطي للجولات السابقة لم تجن ثماره الى حد الان. من جانبه اشار عضو اللجنة فرات الشرع الى غياب الغطاء الشرعي والقانوني لهذه الجولات . وقال الشرع لـ (المدى) :ان غياب قانون النفط والغاز يجعل من هذه الجولات غير شرعية من الناحية القانونية بالاضافة الى وجود الخلافات بين حكومة الاقليم والمركز داعياً الى ضرورة تشريع قوانين خاصة بالتعاقدات تكون جزءا من قانون النفط والغاز .واضاف الشرع : ان الجهد الوطني الخاص بالقطاع النفطي غير مؤهل بالوقت الحاضر موضحاً ان الشركات التي تتعاقد بالجولات تجني نسبا من الفائدة ليست بالقليلة .

ودعا الى ضرورة ان يتمتع المفاوض بالدقة من خلال الإصوليات اللغوية والفنية في العقد فضلاً عن اختيار الشركات الرصينة ذات الشهرة .

وتعتزم وزارة النفط الإعلان عن جولة تراخيص خامسة للرقع الاستكشافية الغازية مشيرة إلى أن هدف العراق في الوقت الحاضر هو الاهتمام في مجال صناعة الغاز والاستثمار الأمثل له.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة عاصم جهاد في تصريحات صحفية إن العراق سيعلن قريبا عن جولة التراخيص الخامسة للرقع الاستكشافية الخاصة بالغاز الطبيعي"، مبينا أن أماكن وأعداد الرقع الاستكشافية الغازية سيتم الإعلان عنها لاحقا".

وأضاف جهاد أن الرقع الاستكشافية للغاز التي تم اختيارها والتي سيتم الإعلان عنها تعتبر من الرقع الاستكشافية المتميزة لتشكل حافزا للشركات العالمية المختصة بتطوير النفط والغاز في العراق"، مشيرا إلى أن "هدف العراق في الوقت الحاضر هو الاهتمام في مجال صناعة الغاز والاستثمار الأمثل له ".

وأشار جهاد إلى أن العراق استطاع خلال جولات التراخيص الأولى والثانية تحقيق أهدافه في تطوير حقوله النفطية، مؤكدا أنه "يسعى الان الى تطوير حقوله الغازية بهدف تعظيم احتياطياته وليكون منتجا ومصدرا للغاز، فضلا عن تحقيق إيرادات اعلى من شأنها زيادة الموازنة العراقية العامة".

وأعلنت وزارة النفط، في آذار الماضي، عن جولة التراخيص الرابعة لتطوير ١٢ موقعاً استكشافياً منها سبعة مواقع غازية وخمسة مواقع نفطية منتشرة على ٦٥٠٠ كلم موزعة على عشر محافظات هي نينوى، الأنبار، النجف، الديوانية، بابل، المثنى، ديالى، واسط، البصرة وذي قار.

وانتهت الجولة باستثمار ثلاث رقع استكشافية هي الثامنة الغازية الواقعة بين محافظتي ديالى وواسط، بمساحة ستة الاف كم مربع، فازت بها شركة باكستان بتروليوم الباكستانية النفطية بين محافظتي المثنى وذي قار، فيما فاز ائتلاف شركتي لوكا ويل الروسية وامبركس اليابانية باستثمار الرقعة الاستكشافية النفطية العاشرة بين محافظتي المثنى وذي قار وبمساحة خمسة آلاف و٥٠٠ كم مربع.

وعرض العراق حقوله النفطية خلال جولة التراخيص الأولى والثانية للتطوير من قبل شركات عالمية للتوصل إلى إنتاج ما لا يقل عن ١١ مليون برميل يومياً، في غضون السنوات الست المقبلة، وإلى ١٢ مليون برميل يوميا بعد إضافة الكميات المنتجة من الحقول الأخرى بالجهد الوطني. وكانت وزارة النفط أعلنت، خلال تشرين الأول من العام ٢٠١٠ ضمن جولة التراخيص الثالثة، فوز ائتلاف شركات (تي بي أي أو) التركية وكويت إنرجي وكوكاز الكورية بالاستثمار في حقل المنصورية الغازي، كما أعلن عن فوز ائتلاف شركتي كويت إنرجي و(تي بي أي أو) التركية باستثمار حقل السيبة الغازية، ٣٠ كم جنوب البصرة، وفوز ائتلاف مكون من شركة كوكاز الكوري وكاز الكازاخستانية بتطوير حقل عكاز الغازي في محافظة الأنبار غرب العراق.

وحددت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) حصة العراق بثلاثة ملايين و٨٠٠ ألف برميل يومياً، لكنه لا يصدر سوى مليونين و٥٠٠ الف برميل يومياً في الوقت الحاضر، ويتم تحديد حصة التصدير بالاتفاق بين الدول الأعضاء والمنظمة، ويعتمد ذلك على بعض المعايير أهمها احتياطي كل دولة، مع أن العراق يطالب بزيادة حصته بناءً على ما يقول إنها "اكتشافات نفطية جديدة" لديه.

اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

صحوة متأخرة مضطرة !

كنا قد نوهنا في مقالات سابقة وفي اكثر من مناسبة من عمر الولايتين الاولى والثانية لحكومة المالكي الى قضية الرؤية الاستراتيجية للاقتصاد الوطني المدعومة بخطط تفصيلية يمكن ان يتلمسها الجميع خلال سقف زمني محدد ، واستعرضنا تباعاً القطاعات الاقتصادية والخدمية والاعمارية كافة على طريقة عرض المشكلات واقتراح الحلول ، وامكانية معالجة الظواهر الاخرى الملازمة للمشهد الاقتصادي في العراق .

وكنا قد نبهنا أيضاً الى الاولويات التي يفترض ان تتعامل معها السلطتان التنفيذية والتشريعية كلاً بحسب اختصاصه ، وأشرنا كذلك الى الازمات التي تلامس الحياة اليومية ولاسيما تلك المتعلقة بالجانب الخدمي ، ولم نكن نحن الوحيدين في هذا الاتجاه ، بل كان معنا يعمل بذات الاتجاه وعين الرؤى ونفس المقترحات لفيف من الاكاديميين والخبراء والمتخصصين ، ولكن كانت السلطة التنفيذية كمصدر قرار رئيسي كانت مشغولة ومنهمكة الى حد العظم بالمناكفات السياسية ، وتجعل من المشهد الاقتصادي مكبلاً ومتوقفاً ومرهوناً بالصفاء السياسي غير الموجود بالمرة ، وكانت كثير من الوزارات الخدمية تجتهد وتتطلع وتبادر ، إلا انها كانت عادة تصطدم بسقف التخصيصات المالية تارة ، وبالبيئة القانونية تارة اخرى .

وهكذا وعلى حين غرة انتبهت الجهات التنفيذية فجأة الى جملة من الخدمات ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنين واصدرت جملة من القرارات والاجراءات بعد ان انتقلت اجتماعاتها من صومعة المنطقة الخضراء الى فضاءات الوطن الرحبة في عدد من المحافظات ، وكأنها صحوة وصفها كثير من المحللين الاجانب والمحليين على حد سواء بانها مقصودة لاغراض سياسية بحتة ، ويمكن لنا ان نصفها بالصحوة المتأخرة المضطرة للتعامل مع هكذا ملفات بمثل هذه الحماسة ، وهي في طبيعة الحال وحقيقة الامر تعد من صلب واجباتها التنفيذية التي تحدد ملامحها وسماتها وتؤشر اداءها .

وكنا قد دعونا سابقاً لضرورة ان تضطلع الجهة التنفيذية بواجباتها على أقل تقدير في تفكيك طلاسم ازمات تفاقمت بمرور الزمن ، يعاني منها الجمهور بشكل اكبر من الاخريات كأزمة السكن والبطالة والخدمات البلدية والكهرباء ، ولكن المعطيات تتحدث عن موازنات انفجارية غير مسبوقة في ظل اجراءات وعلاجات ترقيعية لا تلامس المشكلة وتلم اطرافها ، وسط استشراء حالات الفساد المالي والاداري المهولة والادارة الضعيفة غير القادرة على ادارة الملفات والازمات الاقتصادية والخدمية بشكل مؤسساتي وادارة رشيدة مقتدرة .

ومن هنا ، نرى ان القرارات الاخيرة الصادرة عن الحكومة والمتعلقة بالجوانب الخدمية ذات المساس المباشر بحياة الجمهور صحوة متأخرة مضطرة ، لكننا نتطلع في الوقت عينه الى ترجمة هذه القرارات الى واقع عملي ملموس على مستوى الممارسات اليومية والابتعاد عن استثمار الخلافات السياسية التي يعج بها المشهد العراقي الحالي الى عملية تسويق للجهات الحاكمة ، وعدم تكرار ما حدث في الشعارات الانتخابية والذي انتهى وتلاشى بعيد هذه الانتخابات .

مطالبة بزيادة قروض المشاريع الصغيرة

□ بغداد /المدى

طالب عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عزيز المياحي بزيادة مبلغ القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الى (٥٠) مليون دينار لتشجيع العمل بها وتقليص نسبة البطالة.

وقال المياحي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) عندما تم التصويت على الموازنة العامة كانت فيها فقرة بمنح مبلغ (٢٠) مليون دينار كقرض دون فائدة مصرفية للعاطلين عن العمل لاستثمارها من خلال إنشائهم مشاريع صغيرة أو متوسطة، مشيراً الى أن المبلغ قليل ولا يفي بالحاجة بتشييد تلك المشاريع.

وأضاف: يجب تعديل هذه الفقرة بزيادة المبلغ الممنوح الى (٥٠) مليون دينار لان هذه المشاريع ستخدم البلد والاقتصاد العراقي، لافتاً الى أن المبالغ ستأتي بنفع الى الدولة من خلال تفعيل الإنتاج المحلي والقضاء على البطالة المستشرية في البلد، فضلا عن تشجع أصحاب المهن على ممارسة عملهم.

وأشار الى أن معظم دول العالم ومن ضمنها فرنسا استغلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة لبناء اقتصادها لان حجمها صغير ولكنها ترد اموالاً كبيرة، داعياً الى الاستفادة من التجربة العالمية في بناء الاقتصاد الوطني العراقي.

وتشير الإحصاءات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو (٩٠٪) من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم وتساهم بحوالي (٥٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما أنها توفر (٤٠-٨٠٪) من إجمالي فرص العمل والدور الممكن أن تقوم به في التنمية والمساهمة في تقليل البطالة، لذا فان الاهتمام بهذا النوع من المشاريع في بعض الدول وصل إلى الحد الذي تم فيه تشكيل وزارات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة كما حصل في فرنسا وماليزيا على سبيل المثال.

تشريع جديد للبنوك الإسلامية

□ بغداد /المدى

أفصح المدير التنفيذي لرابطة المصارف الاهلية عبد العزيز الحسون، عن وجود نية لدى البنك المركزي لتشريع قانون خاص للبنوك الاسلامية مبيناً ان عملها يتعارض مع بعض مواد قانون المصارف العراقية.

وقال الحسون بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن عمل المصارف الاسلامية يتعارض حالياً مع ما نص عليه قانون المصارف رقم (٩٤) لسنة (٢٠٠٤)،و خصوصاً في مجال الاستثمار والمشاركات التي تحقق الارباح.

وأوضح: أن البنك المركزي كتب مسودة قانون خاصة بعمل البنوك الاسلامية ونوقشت مع رابطة المصارف الاهلية، والان تم عرضه الى السلطة التشريعية (مجلس النواب) لاقراره، مبيناً، أن القانون سيسمح للمصارف بممارسة الصيرفة الاسلامية التي تختلف كثيراً عن الصيرفة التقليدية.

ويذكر أن النشاطات المصرفية الاسلامية في العراق بدأت في عام (١٩٩٣) عند تأسيس مصرف العراق الاسلامي، حتى وصل عددها الان الى (١٠) مصارف من ضمنها مصرف حكومي جديد يدعى النهرين الاسلامي، وهناك مصرف خارجي وآخر خليجي .

الى ذلك عدَ النائب السابق عبد الهادي الحساني قرار السماح للمصارف الاهلية بفتح فروع لها في جميع محافظات العراق بالخطوة الجيدة في دعم وتطوير البنوك الخاصة.

وقال الحساني إن المصارف الحكومية باتت عاجزة عن تأدية واجبها المصرفي كالخدمات البنكية والتسهيلات وغيرها بسبب تخلفها لفترة طويلة من الزمن عن العالم وما يجري من تطور مصرفي عالمي حديث.وأشار الى اهمية الاهتمام والتركيز على القطاع المصرفي الخاص من خلال تقديم الدعم المالي واللوجستي ليمكنه من القيام بالاعمال المصرفية الحديثة ويساعد الدولة في تقديم القروض والضمانات البنكية والامور التي يستفيد منها المواطن. ويذكر ان النظام المصرفي في العراق يتكون من ثلاثة وأربعين مصرفا فضلاً عن البنك المركزي وتتوزع حسب الملكية بين (٧) مصارف حكومية و(٣٠) مصرفا أهليا بضمنها (٧) مصارف اسلامية اضافة الى (٦) مصارف أجنبية.

كركوك تسترجع 20 ميغاواط من الكهرباء والبصرة تطالب بزيادة حصتها

□ كركول-البصرة /المدى

استرجعت محافظة كركوك ٢٠ ميغاواط من الطاقة استقطعتها وزارة الكهرباء منها، رافضة المساس بكمية الطاقة التي ينبغي الحصول عليها من الشبكة الوطنية فيما طالبت محافظة البصرة وزارة الكهرباء بزيادة حصة المحافظة لما تشهده من ارتفاع في درجة الحرارة.

وقال رئيس مجلس محافظة كركوك حسن توران لـ"السومرية نيوز"، إن "الحكومة المحلية في كركوك تمكنت بعد جهود حثيثة من استرجاع ٢٠ ميغاواط من حصتها المستقطعة من قبل وزارة الكهرباء الاتحادية بحجة تحسن وضعها نتيجة شراء الكهرباء من مستثمر في إقليم كردستان ، مشيراً إلى أن حصة المحافظة التي تم الاتفاق عليها مع وزارة الكهرباء تساوي ٤,٦ بالمائة من عموم الإنتاج المحلي تضاف إليها ١٥٠٠ ميغاواط تستورد لدعم المنظومة الوطنية".

وكانت محافظة كركوك وقعت عقداً لمدة خمسة أعوام مع وزارة الكهرباء في حكومة إقليم كردستان العراق لتجهيزها بـ٢٠٠ ميغاواط، على أن يكون سعر الأمبير الواحد ٦,٥ سنت أميركي يتم دفعها من ميزانية البترودولار، في خطوة تهدف إلى تزويد المواطنين بالطاقة الكهربائية على مدى ٢٠ ساعة يومياً وطالبت الحكومة المحلية في البصرة وزارة الكهرباء بزيادة حصة المحافظة لما تشهده من ارتفاع في درجة الحرارة، وفيما اتهمت وزارة المالية بتأخير صرف أموال خصصتها البصرة لشراء الطاقة الكهربائية التي تنتجها ثلاث بوارج تركية.

وقال محافظ البصرة خلف عبد الصمد في مؤتمر صحافي إن البصرة تعاني هذه الأيام بشكل مضاعف من أزمة الكهرباء جراء الارتفاع الحاد بدرجات الحرارة"، مبيناً أن "وزارة الكهرباء يجب أن تراعي وضع المحافظة المناخي، وأن لا تعاملها كما تعامل بقية المحافظات التي تحدد حصصها من الطاقة الكهربائية على أساس الكثافة السكانية لافتاً الى أن الحكومة المحلية قررت قبل أشهر قليلة شراء الطاقة الكهربائية التي تنتجها ثلاث بوارج تركية راسية في موانئ أم قصر وخور الزبير وأبو فلوس"، مؤكداً أن "وزارة التخطيط وافقت رسمياً على المشروع، كما وافقت عليه وزارة الكهرباء إلا أن الأخيرة ترفض لغاية الآن تجهيز المحافظة بانتاج البوارج نتيجة تأخر وزارة المالية بتسليم الأموال لها".

بدوره، قال معاون المحافظ لشؤون الطاقة منذر نعمة هاشم خلال المؤتمر الصحافي إن "البصرة بحاجة الى مساعدة فورية من وزارة الكهرباء للتخلص من الوضع المأساوي الناجم عن نقص الطاقة الكهربائية وموجة الحر التي تجتاح المحافظة"، موضحاً أن "البصرة خصصت من موازنتها ٢٠٦ مليارات دينار لشراء الكهرباء التي تنتجها البوارج لمدة سبعة أشهر".

وأكد هاشم أن الطاقة التصميمية القصوى للبوارج الثلاث تبلغ ٣٥٠ ميغا واط، وتم الاتفاق مع وزارة الكهرباء على أن تخصص هذه الكمية للمحافظة بغض النظر عن الانتاج الفعلي للبوارج لانها تعاني من أعطال باستمرار"، مبينا أن "الانتاج الفعلي للبوارج لا يتجاوز الـ٢٤٠ ميغا واط في أحسن الأحوال".

وأشار هاشم الى أن "كمية الطاقة الكهربائية المخصصة للبصرة تبلغ حالياً ٩٠٠ ميغا اط، من ضمنها الأحمال الصناعية والنفطية، وفي حال أضيفت لها ٣٥٠ ميغا واط سيكون بالامكان تجهيز المناطق السكنية بواقع ساعتي قطع مقابل ساعتي تجهيز". واعتبر هاشم أن "نظام القطع المبرمج يقضي حالياً بتجهيز المناطق السكنية بالكهرباء بواقع ساعتين مقابل كل أربع ساعات من القطع، ومناطق أخرى تحصل على الكهرباء ساعة واحدة بعد خمس ساعات قطع"، مؤكداً ان "المحافظة تحتاج الى ما لا يقل عن ٢٠٠٠ ميغا واط لكي تتوفر فيها الكهرباء بشكل مستمر، لكن حتى إن توفرت هذه الكمية فان خطوط النقل وشبكات التوزيع غير قادرة على استيعابها خلال العام الحالي.